ان القطاع الخاص شريك أساسي و هو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فالحديث عن التنمية عبر برامج و نشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الاكثر ارتباطاً كمؤشر و كنتيجة لهذه التنمية على الافراد و تركيز القطاع الخاص و اتجاهه الى التخطيط طويل الأمد. فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع و المواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف و العامل و أمنه الوظيفي و شروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها و كذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل و المحيط الخارجي. أن السياسات الاستثمارية و التنموية للقطاع الخاص يجب ان تكون الانتاج النظيف و تقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات و توفر الدعم الشعبي و الرسمي و لا نختلف في إن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي و معنوي يجعل منها بنية و ركيزة من ركائز تطوير المجتمعات و النهوض بأفرادها

❖ **الدور الحكومي ومؤسسات القطاع العام في التنمية المستدامة:**

ان الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارت ومن اهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو ان تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين و تشريعات مؤسسة او وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن اطار وضع هذه السياسيات مراعاه لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية و الاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها تلعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للأخر . كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية ان يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة اجهزة الدولة

ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءاً من الموظف وانتهاءاً بالمؤسسة التي يعمل بها.

❖ **مجالات تحقيق التنمية المستدامة :**

تطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي:

١ – **تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة،** من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

٢ – **المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة،** والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

٣ – **تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم،** من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالت الجهود العالمية ما بين عام ١٩٧٢ وعام ٢٠٠٢ للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة.

❖ **اهداف التنمية المستدامة وتتمثل:**

١– **القضاء على الفقر:** يعتبر القضاء على الفقر هدفا مجتمعيا شاملا ففي كثير من الأماكن، يشكل الفقر ضغوطا أساسية على التنوع البيولوجي بالنظر الى أن الأفراد الذين يعتمدون بصورة مباشرة على خدمات التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية لتوفير احتياجاتهم المعيشية اليومية يضطرون في كثير من الأحيان الى استخدام الموارد البيولوجية فيما يتجاوز إمكانياتها المستدامة. ويمكن أن يسفر ذلك في عدم توافر بدائل معيشية أخرى عن إجراءات غير مستدامة، وتمنع صنع القرار على المدى الطويل بشأن استخدام الموارد وإقامة فخاخ الفقر.

٢- **القضاء على الجوع:** ويتركز هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة على القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، توضح المقاصد الواردة تحت هذا الهدف أنه لا يمكن تحقيق ذلك ما لم تعالج التحديات المتعلقة بالإنتاج الزراعي.

٣- **ضمان حياة ملؤها الصحة والترويج للرفاهة للجميع في كل الأعمار:** يعالج هذا الهدف مسألة رفاهة البشر التي تتجسد أيضا في رؤية الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، وأن لم تذكر في الهدف فإن التنوع البيولوجي يمثل بوصفه جزءا من البيئة السليمة محددا رئيسيا لصحة البشر.

٤- **ضمان التعليم الرفيع المستوى والشامل والترويج لفرص التعلم طوال الحياة للجميع:** يلاحظ هذا الهدف أن تحسين الحصول على التعليم الرفيع المستوى سوف يدعم عملية تحقيق التنمية المستدامة، وينطبق ذلك أيضا على التنوع البيولوجي حيث أن السكان الأكثر تعليما واستنارة سوف يتمكنون على الأرجح من المشاركة في العمليات والمداولات المتعلقة بإدارة التنوع البيولوجي.

٥- **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات:** للأدوار الجنسانية في كثير من البلدان تأثير على استخدام وإدارة التنوع البيولوجي من خلال التأثير في قدرة النساء على المشاركة في صنع القرار وعن طريق التأثير في حصولهن على الأراضي والموارد البيولوجية وغير ذلك من الأرصدة الإنتاجية والتحكم فيها. كذلك فإن زيادة المساواة وتمكين النساء والفتيات، على النحو الذي يدعو إليه هذا الهدف، سيكون له تأثير إيجابي على التنوع البيولوجي من خلال منح النساء قدر أكبر من التأثير على استخدامه.

٦- **الترويج للنمو الاقتصادي الدائم والشامل والمستدام، وتوفير العمالة الكاملة والإنتاجية والعمل اللائق للجميع:** قد يؤدي النمو الاقتصادي بحسب الاتجاهات الجارية الى زيادة الضغط على التنوع البيولوجي غير أن عددا من الدراسات حدد مسارات محتملة تتيح زيادة النمو الاقتصادي مع الحد من تأثيرات ذلك على البيئة.

٧- **جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وصامدة ومستدامة:** كان ٥٤ في المائة من سكان العالم يقطنون في ٢٠١٤ في مناطق حضرية. ومن المتوقع أن تصل نسبة هذا العدد في ٢٠٥٠ الى ٦٦ في المائة. كذلك فإن من المتوقع أن تكون هناك بحلول عام ٢٠٣٠ عدد ٤١ مدينة بعدد سكان يزيد عن ١٠ مليون نسمة ويشكل معدل الزيادة في التوسع العمراني عددا من التحديات